الأمم المتحدة
A/HRC/55/18
الجمعية العامة
Distr.: General
12 August 2024
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

المساعدة التقنية وبناء القدرات في كولومبيا

تقرير الخبيرة الدولية في مجال حقوق الإنسان، أنطونيا أوريخولا*

موجز

في هذا التقرير، تحدد الخبيرة الدولية في مجال حقوق الإنسان، أنطونيا أوريخولا، العقبات التي تحول دون تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016، ولا سيما تلك التي أبلغت عنها محكمة السلام الخاصة في آذار/مارس 2023. وتسلط الضوء أيضاً على التقدم المحرز حتى الآن وتقدم توصيات بشأن ضرورة تنفيذ اتفاق السلام بوصفه سياسة للدولة، ووضع حد للعنف، ودعم حقوق الإنسان للموقعين على الاتفاق، وتحسين التنسيق بين المؤسسات، ومكافحة الفساد، والتعجيل بتنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني والأحكام المتعلقة بنوع الجنس.

* قُدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يعكس جميع المعلومات التي جمعتها المكلَّفة بالولاية حتى كانون الأول/ديسمبر 2023.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/53، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعيّن خبيراً دولياً في مجال حقوق الإنسان يكلَّف بالمهام التالية:

تحديد العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016، ولا سيما العقبات التي أعلنتها محكمة السلام الخاصة لعموم الناس في آذار/مارس 2023، وتحديد عواقب هذه العقبات على التمتع الكامل بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، وكذا الحق المحلي في السلام على النحو المنصوص عليه في الدستور السياسي لكولومبيا، وتقديم توصيات من شأنها أن تساعد في التغلب عليها.

2- وعلى الرغم من أن القرار ينص تحديداً على أنه ينبغي للخبير أن يحدد "على وجه الخصوص" العقبات التي اشتكت منها محكمة السلام الخاصة في آذار/مارس 2023[1]، فإن الولاية لا تشمل التحقيق في المسؤولية الجنائية المحتملة.

3- وعلاوة على ذلك، لا تشمل الولاية إجراء تحليل شامل لحالة تنفيذ اتفاق السلام. ويحدد التقرير العقبات الهيكلية الرئيسية التي تعترض التنفيذ من منظور حقوق الإنسان ويتضمن توصيات تهدف إلى المساهمة في بناء السلام في كولومبيا.

باء- المنهجية

4- يستند التقرير إلى المعلومات التي جمعتها الخبيرة، بما فيها المعلومات التي أمكن الحصول عليها من خلال 80 مقابلة فردية وجماعية مع الجهات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. وقد زارت الخبيرة كولومبيا مرتين، في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2023[2]، والتقت منظمات المجتمع المدني وممثلي الدائرة الدبلوماسية في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023.

5- وفي كولومبيا، التقت الخبيرة مختلف هيئات السلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام: مكتب المدعي العام، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المستشار القانوني، ومكتب المراقب المالي العام، والمحكمة الدستورية، والنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. والتقت أيضاً أعضاء في الكونغرس، وأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (القوات المسلحة الكولومبية)، وأشخاصاً ممن يخضعون لعملية إعادة الإدماج، ومنظمات المجتمع المدني، وأكاديميين، وممثلين عن الدائرة الدبلوماسية ومنظمات إقليمية ودولية شتّى.

6- والتقت الخبيرة أيضاً مسؤولين حكوميين شاركوا في المفاوضات مع القوات المسلحة الكولومبية وفي تنفيذ اتفاق السلام، منهم رئيسان سابقان، والمدعي العام السابق للدولة، واثنان من المفوضين السابقين للجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار.

(1) انظر https://www.jep.gov.co/Sala-de-Prensa/Paginas/jep-pide-a-fiscal%C3%ADa-que-investigue-conductas-de-antiguos-servidores-del-ente-acusador.aspx.

(2) انظر https://www.ohchr.org/es/statements/2023/09/colombia-un-expert-antonia-urrejola-concludes-first-official-visit و https://www.ohchr.org/es/statements/2023/11/colombia-un-expert-antonia-urrejola-concludes-second-official-visit.

7- وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، أجرت الخبيرة مقابلات في قرية إلبرلين (ميتا) مع أشخاص يخضعون لعملية إعادة الإدماج كانوا قد نزحوا من المناطق الإقليمية السابقة المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج في ميسيتاس وفيستا هيرموسا، ومع سكان منطقة إعادة الإدماج الجديدة "إلديامانتي".

8- وأصدرت الخبيرة ملاحظاتها الأولية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023[3].

جيم- السياق

9- في 24 أيلول/سبتمبر 2016، أبرمت حكومة كولومبيا الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم (اتفاق السلام) مع القوات المسلحة الكولومبية، وأنهت بذلك نزاعاً مسلحاً استمر لأكثر من 50 عاماً راح ضحيته أكثر من 9 ملايين شخص[4].

10- وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أُجري استفتاء على اتفاق السلام ورفضته غالبية الناخبين، مما اضطر الأطراف الموقعة إلى إعادة التفاوض على النص لاستيعاب اعتراضات المعارضة. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وُقّع الاتفاق المنقح الساري حالياً.

11- ويُعد اتفاق السلام مبتكراً بسبب شمول محتواه المتعلق بحقوق الإنسان ونهجه المحلي القائم على مراعاة الاعتبارات الجنسانية والانتماء الإثني. ومن أجل دعم حقوق الضحايا، ينص الاتفاق على إنشاء النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، الذي يضم لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار (لجنة الحقيقة)، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه، ومحكمة السلام الخاصة.

12- وكُلّفت محكمة السلام الخاصة بالتحقيق في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة أثناء النزاع المسلح وإيضاحها وملاحقة المسؤولين عنها ومعاقبتهم. وفي إطار مهام المحكمة، مُنحت أيضاً صلاحية البتّ في تطبيق ضمانة عدم التسليم فيما يتعلق بالأفراد الذين يمثلون أمام المحكمة في حالات منها حدوث الوقائع والسلوك المعني قبل توقيع اتفاق السلام[5].

13- وفي آذار/مارس 2023، قدّمت محكمة السلام الخاصة شكوى إلى مكتب المدعي العام بشأن أفعال بعض مسؤولي المكتب وتقصيرهم المزعوم، وادّعت أن ذلك عرقل عملها في الفترة ما بين عامي 2018 و2019، عندما طُلب إليها أن تقرر ما إذا كان يتعين عليها تطبيق ضمانة عدم التسليم فيما يتعلق بسيوكسيس باوسياس هيرناندیس سولارتي، المعروف باسم "خيسوس سانتريتش"، وهو أحد المفاوضين الرئيسيين في القوات المسلحة الكولومبية خلال محادثات السلام[6].

(3) انظر https://www.hchr.org.co/comunicados/observaciones-preliminares-de-la-experta-internacional-en-derechos-humanos-antonia-urrejola/.

(4) انظر https://datospaz.unidadvictimas.gov.co/registro-unico-de-victimas/.

(5) اتفاق السلام، النقطة 5.1.2.III.72.

(6) انظر https://www.jep.gov.co/Sala-de-Prensa/Paginas/jep-pide-a-fiscal%C3%ADa-que-investigue-conductas-de-antiguos-servidores-del-ente-acusador.aspx.

ثانياً- التقدم المُحرز في تنفيذ اتفاق السلام

14- على نحو ما أشـــار إليه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، فإن أقل من نصف جميع اتفاقات السلام في العالم بلغت عامها الخامس في التنفيذ، ولكن اتفاق السلام في كولومبيا تجاوز بالفعل هذا المستوى.

15- ويتمثل أحد الإنجازات التي لا جدال فيها في استمرار التزام معظم الموقعين (الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الذين وقعوا اتفاق السلام) بعملية إعادة الإدماج وتزايد المشاركة السياسية لحزب العموم السياسي والأصوات السياسية الجديدة من بين السكان المعاد إدماجهم[7]. وكانت رقابة المجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والشعوب الإثنية، والنساء، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم من الفئات ذات الهوية الجنسانية غير الثنائية أمراً أساسياً في إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام.

16- وتشـــمل أوجه التقدم الأخرى الجديرة بالذكر اعتماد التشـــريعات اللازمة لتنفيذ اتفاق الســـلام، وتشغيل آليات العدالة الانتقالية، والتدابير المتخذة للتعجيل بتنفيذ الفصل الأول من الاتفاق.

ألف- الامتثال التنظيمي

17- منذ عام 2016، أقرّت كولومبيا في تشريعاتها 73 معياراً من أصل 107 معايير مطلوبة لتنفيذ اتفاق الســلام. وأنشــأت آليات للعدالة الانتقالية[8]، وســنّت قوانين لفتح العملية الديمقراطية وقانوناً بشــأن المعارضة السياسية[9] وأنشأت 16 مقعداً في الكونغرس في المناطق المتضررة بشدة من النزاع[10] ومحكمة زراعية للتصــدي لعدم المســاواة في الحصــول على الأراضــي[11]. ووضــعت أيضــاً الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق الســلام[12] واعتمدت ســياســة عامة بشــأن تفكيك التنظيمات الإجرامية التي تقوّض بناء الســلام، بما فيها ما يُســمى بخلفاء الجماعات شــبه العســكرية والشــبكات التي تدعمها[13]. وبالإضــافة إلى ذلك، من المتوقع أن يوافق الكونغرس على مشروع قانون – قيد المناقشة حالياً – من شأنه أن يجعل برامج تعويض الضحايا ودعمهم متماشية مع اتفاق السلام[14].

(7) انظر https://www.pares.com.co/post/144-reincorporados-de-farc-se-lanzan-a-la-pol%C3%ADtica-como-candidatos-para-las-elecciones-regionales و https://delcapitolioalterritorio.com/hacia-donde-va-el-acuerdo-de-paz/.

(8) القانون التشريعي رقم 01 لعام 2017.

(9) القانون رقم 1909 لعام 2018.

(10) القانون التشريعي رقم 02 لعام 2021.

(11) القانون التشريعي رقم 03 لعام 2023.

(12) انظر https://colaboracion.dnp.gov.co/CDT/Conpes/Econ%C3%B3micos/3932.pdf.

(13) انظر https://portalparalapaz.gov.co/wp-content/uploads/2023/10/Documento-comision-nacional-de-garantias-de-seguridad_02.pdf.

(14) Ministerio de Justicia y del Derecho, “Radicación Proyecto de Ley por medio de la cual se modifican y adicionan la Ley 1448 de 2011 y la Ley 975 de 2005 y se dictan otras disposiciones”, 26 de septiembre de 2023.

باء - العدالة الانتقالية

18- أحرز النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار تقدماً كبيراً، وشملت الإنجازات فتح محكمة السلام الخاصة ملفات 11 قضية كبرى، واعتماد استراتيجية البحث للوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين، واختتام أعمال لجنة الحقيقة.

19- ويتضمن التقرير النهائي للجنة الحقيقة، الذي نُشر في حزيران/يونيه 2022، توصيات رئيسية لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع والمضي قدماً في دعم حق الضحايا والمجتمع في معرفة الحقيقة، مع الاعتراف بالموروثات المتعددة للعنف والعوامل التي تساهم في استمراره. وتُظهر استنتاجات التقرير أن العنف المرتبط بالنزاع المسلح تفاقَم بسبب أشكال أخرى من العنف، مثل العنصرية والطبقية والسيطرة الذكورية[15].

20- وينبغي أن يكون هذا التقرير دليلاً لإيجاد حلول للنزاعات المسلحة التي لا تزال قائمة في البلد. ومن الأهمية بمكان نشر توصياته البالغ عددها 67 توصية وتنفيذها لضمان عدم التكرار. وتقترح الخبيرة مضاعفة المبادرات الرامية إلى نشر التقرير وتوصياته بين عموم الناس ومؤسسات الدولة، على غرار المبادرة التي اتخذتها وزارة الدفاع لتوعية قوات الأمن بالتوصيات[16].

21- وفي تموز/يوليه 2023، أصدرت لجنة المتابعة والرصد المكلفة بمتابعة توصيات لجنة الحقيقة تقييماً نقدياً للعام الأول من تنفيذ التوصيات، ويستند ذلك جزئياً إلى أن الكونغرس أغفل إدراج التوصيات في خطة التنمية الوطنية 2022-2026 التي اعتُمدت في أيار/مايو 2023[17]. غير أن الخبيرة علمت أن مكتب المفوض السامي للسلام ينفذ استراتيجية لتنسيق الجهود الرامية إلى التنفيذ التدريجي للتوصيات في 40 إدارة في السلطة التنفيذية.

22- وتعترف الخبيرة أيضاً بالجهود التي تبذلها محكمة السلام الخاصة للتعرف على عدد كبير جداً من الضحايا في إطار قضاياها الإحدى عشرة الكبرى ولإنشاء آليات العدالة التصالحية القائمة على الحوار. وقد أدى ذلك إلى اعتراف كل من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية وأفراد قوات الأمن علناً بمسؤوليتهم عن الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت خلال النزاع المسلح. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن محكمة السلام الخاصة اتهمت في عام 2023 جنرالاً قائداً عاماً سابقاً في الجيش وأعضاء في الأمانة العامة السابقة للقوات المسلحة الكولومبية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

23- لكن لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها فيما يتعلق بمشاركة الضحايا في إجراءات محكمة السلام الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بتقرير الأحكام التصالحية في المستقبل، على نحو ما أشار إليه المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار في ملاحظاته الأولية بعد زيارته كولومبيا في أيلول/سبتمبر 2023[18].

24- وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن محكمة السلام الخاصة ليست لها ولاية قضائية إجبارية على المدنيين من الغير (المدنيين أو موظفي الدولة من غير أفراد قوات الأمن العام) تحد من إمكانية الكشف عن الحقيقة القضائية بشأن الشبكات التي تضم مدنيين من الغير والتي مكّنت من وقوع الفظائع. وهذا يؤثر على طريقة هيكلة القضايا الكبرى، فلن تتضمن تحقيقاً كاملاً مع هؤلاء المدنيين من الغير أثناء الإجراءات.

(15) انظر https://www.comisiondelaverdad.co/hallazgos-y-recomendaciones/recomendaciones-if، الصفحة 542.

(16) وزارة الدفاع، القرار رقم 0028 لعام 2022.

(17) انظر https://www.camara.gov.co/aprobado-y-conciliado-el-plan-nacional-de-desarrollo.

(18) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/truth/statements/20230929-eom-stm-colombia-sr-truth-es.pdf.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن يعطي نظام العدالة العادي، الذي يتمتع باختصاص قضائي شخصي، الأولوية للتحقيق مع المدنيين من الغير المتورطين في النزاع ومحاكمتهم.

25- وفيما يتعلق بأفراد قوات أمن الدولة الذين مثلوا أمام محكمة السلام الخاصة، استمعت الخبيرة إلى شواغلهم بشأن تأخر المحكمة في تسوية وضعهم القانوني واستيائهم المتزايد من القيود المحتملة على حريتهم في المنشآت العسكرية التي سيقضون فيها العقوبات التصالحية المفروضة عليهم.

26- وجمعت الخبيرة أيضاً ملاحظات بشأن القيود المفروضة على مبدأ التماثل في الإجراءات القضائية لمحكمة السلام الخاصة[19]. ووفقاً لهذا المبدأ، يجب أن تضمن الإجراءات أمام محكمة السلام الخاصة معاملة متساوية ومتوازنة ومتزامنة لأولئك الذين شاركوا في النزاع المسلح، ولا سيما بين أفراد قوات الأمن والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الذين يمثلون أمام المحكمة[20]. ووفقاً لبعض ممثلي الضحايا، فإن الأولوية الحالية للقضايا الكبرى المعروضة على محكمة السلام الخاصة لا تعكس مجموعة الجرائم التي ارتكبتها قوات أمن الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالاختفاء القسري. وفي هذا الشأن، تحث الخبيرة محكمة السلام الخاصة على مضاعفة جهودها الرامية إلى دعم حقوق جميع الضحايا على قدم المساواة.

27- وتلقت الخبيرة أيضاً معلومات عن التأخير في البحث عن الأشخاص المختفين والتعرف عليهم، وهي تؤيد ملاحظات وتوصيات المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار بشأن هذه المسألة[21].

جيم- التنمية الريفية

28- تسلط الخبيرة الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز الإصلاح الريفي الشامل، بما في ذلك إنشاء برامج التنمية التي تركز على المناطق الإقليمية، وسياسة إعادة الأراضي إلى مالكيها والمحكمة الزراعية[22]، والاعتراف بالسكان الفلاحين بصفتهم أصحاب حقوق يحق لهم الحصول على حماية خاصة[23]، وسن القانون الذي يقر الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) (القانون رقم 2273 لعام 2022). ولاحظت الخبيرة أيضاً زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة لقطاع الزراعة في عام 2023 لتنفيذ اتفاق السلام[24]، والتقدم في الحوار مع أصحاب المصلحة الاجتماعيين الرئيسيين، بمن فيهم الفلاحون والشعوب الإثنية، بهدف تنفيذ الإصلاح الريفي وسياسة قوية لإضفاء الطابع الرسمي على الأراضي[25].

(19) اتفاق السلام، النقطة 5.1.2.II.32.

(20) القانون التشريعي رقم 01 لعام 2017، المادة الانتقالية 17. انظر أيضاً Jurisdicción Especial para la Paz, “Criterios y Metodología de Priorización de Casos y Situaciones”, 28 de junio de 2018, párr. 38.

(21) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/truth/statements/20230929-eom-stm-colombia-sr-truth-es.pdf.

(22) القانون التشريعي رقم 03 لعام 2023.

(23) القانون التشريعي رقم 01 لعام 2023.

(24) انظر https://www.minagricultura.gov.co/noticias/Paginas/Sector-de-la-agricultura-ha-ejecutado-$2,1-billones-de-su-presupuesto-para-este-a%C3%B1o.aspx.

(25) S/2023/1033، الفقرتان 35 و37.

ثالثاً- العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام

ألف- عدم تنفيذ اتفاق السلام بوصفه سياسة للدولة

29- يمثل اتفاق السلام خارطة طريق لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع وضمان عدم تكراره. ويتضمن التزامات في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تنفذها الدولة تدريجياً، بغض النظر عن الديناميات السياسية، مع التركيز على التدابير الرامية إلى دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[26] والبيئية. وكان من المتوخَّى تنفيذه على مدى ثلاث فترات رئاسية على الأقل. ولكن حدث تباين في التزام الحكومات المتعاقبة بالتنفيذ المستدام والشامل للاتفاق.

30- وعقب توقيع اتفاق السلام، ركزت الحكومة والسلطة التشريعية في الفترة ما بين عامي 2016 و2018 على إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالمعالجة القانونية لعمليات العفو العام والعفو الخاص عن الموقعين على الاتفاق، وعمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، ووضع مبادئ توجيهية لسياسة التنفيذ[27].

31- وفي الفترة ما بين عامي 2018 و2022، عارضت حكومة كولومبيا اتفاق السلام علناً، وكذلك معظم أعضاء الكونغرس. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض النقاط، مثل إنشاء برامج التنمية التي تركز على المناطق الإقليمية، أُغفل العديد من جوانب اتفاق السلام[28]، واستند نهج الحكومة في التنفيذ إلى تفسير مقيد للاتفاق، في إطار سياسة "السلام مع الشرعية" التي تنتهجها الحكومة. وخلال هذه الفترة، كانت هناك أيضاً محاولات لنزع الشرعية عن بعض المؤسسات التي أُنشئت بموجب اتفاق السلام أو إلغائها، وسيتناول التقرير هذا الأمر لاحقاً (انظر الفقرات من 38 إلى 43 أدناه)[29]. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي ودعمه والتحقق منه، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية واللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، وهي ثلاثة محافل أُنشئت لتنفيذ اتفاق السلام وتشترط حضور الرئيس الكولومبي أو ممثل عن السلطة التنفيذية، من الاجتماع أو المضي قدماً في عملها على مدى أربع سنوات بسبب عدم مشاركة الحكومة على المستوى المطلوب.

32- وأكدت الحكومة الحالية، التي انتُخبت في عام 2022، مراراً وتكراراً، بما في ذلك أمام الأمم المتحدة[30]، التزامها بالتنفيذ الشامل لاتفاق السلام في إطار سياسة "السلام الشامل" التي تنتهجها، وإعادة تنشيط الكيانات المهمة، مثل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي ودعمه والتحقق منه، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية. وبالمثل، عُزز الحوار بين الحكومة والمجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش، والوكالة النسائية الخاصة للنهج الجنساني في السلام، والمحفل الخاص الرفيع المستوى للشعوب الإثنية[31]. وينبغي أن تستمر هذه المحافل في العمل بانتظام ودون انقطاع.

(26) E/C.12/COL/CO/CO/6، الفقرة 7.

(27) انظر https://www.reincorporacion.gov.co/es/Documents/conpes_finlal_web.pdf و https://colaboracion.dnp.gov.co/CDT/Conpes/Econ%C3%B3micos/3932.pdf.

(28) انظر https://curate.nd.edu/show/41687h17d1g؛ و A/HRC/40/3/Add.3؛ و A/HRC/43/3/Add.3.

(29) A/HRC/46/76، الفقرة 39.

(30) انظر https://www.cancilleria.gov.co/newsroom/news/comunicado-prensa-25 وبيان كولومبيا أثناء الاستعراض الدوري الشامل، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(31) انظر https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2023/12/191223-Trimestral-Plantilla-Jul-Sep.pdf، الصفحة 7.

33- وأحرزت اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية تقدماً كبيراً، بما في ذلك اعتماد سياسة لتفكيك التنظيمات الإجرامية ومنع السلوك الإجرامي في أيلول/سبتمبر 2023. وتجدر الإشارة أيضاً مرة أخرى إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة الحالية في مجال التنمية الريفية (انظر الفقرة 28 أعلاه) والالتزام الذي تعهدت به لتعزيز تنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني.

34- وينبغي أن يكون اتفاق السلام عنصراً أساسياً في سياسة السلام التي تنتهجها الدولة على المدى المتوسط إلى الطويل. وينبغي أن تؤدي آليات التحقق والرصد المنشأة بموجب اتفاق السلام دوراً رئيسياً في ضمان استمرار التنفيذ بغض النظر عن التغييرات في الحكومة.

35- ومن المهم أيضاً أن يوجّه اتفاق السلام إجراءات الدولة على جميع المستويات. ولا يزال العديد من السلطات المحلية وسلطات المقاطعات غير مُلمّ بمحتوى الاتفاق وأهمية تنفيذ أحكامه في الوقت نفسه. وسيتطلب ذلك تنسيقاً بين المؤسسات وتدخلًا أقوى من جانب الدولة في المناطق، لا سيما تلك الأكثر تضرراً من استمرار العنف.

36- وحذرت الهيئات الرقابية من أن المعلومات الواردة في المنصة المستخدمة لرصد المؤشرات المتعلقة بالخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاق، والمعروفة باسم نظام المعلومات المتكامل لمرحلة ما بعد النزاع، لم تُحدّثها المؤسسات الوطنية على نحو صحيح، مما يجعل من الصعب رصد الامتثال للمؤشرات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق[32].

37- وأخيراً، فإن عدم تنفيذ اتفاق السلام بوصفه سياسة للدولة يمكن أن يقوّض الثقة في الجهود المبذولة لتنفيذ عمليات السلام الأخرى. ومن المهم ألا تتعارض الحوارات والمفاوضات الأخرى التي تجري في إطار سياسة "السلام الشامل" مع ضرورة مواصلة تنفيذ اتفاق السلام باعتباره جانباً رئيسياً من جوانب سياسة السلام التي تنتهجها الدولة. ولا يمكن تحقيق السلام الشامل دون التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام 2016.

باء- السياق السياسي غير الملائم في فترة ما بعد اتفاق السلام وقضية "سانتريتش"

38- كانت السنوات الأولى التي تلت توقيع اتفاق السلام حاسمة للمضي قدماً في تنفيذه وترسيخ ثقة عموم الناس فيه وفي آليات بناء السلام المتعلقة به. ولكن كانت العقبة الكبيرة أمام التنفيذ هي السياق السياسي غير الملائم الذي كان موجوداً بعد التوقيع على الاتفاق. ولا يمكن النظر إلى إجراءات مكتب المدعي العام التي اشتكت منها محكمة السلام الخاصة في آذار/مارس 2023 فيما يتعلق بقضية "سانتريتش" بمعزل عن غيرها، بل يجب أن توضع في سياق مهاجمة اتفاق السلام والنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار.

1- السياق السياسي غير الملائم في فترة ما بعد اتفاق السلام

39- أظهرت نتيجة الاستفتاء من أجل السلام الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر 2016 – وعارض فيه 50,21 في المائة من الناخبين الاتفاق مقابل 49,7 في المائة من المؤيدين – تأثير الجماعات السياسية المعارضة لاتفاق السلام على ثقة عموم الناس فيه.

40- وفي آب/أغسطس 2017، وفي إطار مكافحة مكتب المدعي العام لملكية الطرف الثالث، بدأ المكتب في نشر نتائج التحقيقات التي أشارت إلى أن العديد من الموقعين على السلام استخدموا غسيل

(32) Defensoría del Pueblo, “Cuarto Informe de Seguimiento a la Implementación del Acuerdo de Paz”; y Procuraduría General de la Nación, “Quinto Informe al Congreso”.

الأموال لإخفاء الأصول التي كان ينبغي تسليمها للضحايا في شكل تعويضات. غير أن معظم هذه التحقيقات انتهت بأحكام قضائية بالإفراج عن المتورطين أو تبرئتهم و/أو رفض مصادرة الأصول[33]. ولكنّ الرسالة التي تناقلتها وسائل الإعلام تثير الشكوك لدى الرأي العام بشأن امتثال الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية لاتفاق السلام[34].

41- وفي عام 2018، أدى انتخاب رئيس معارض لاتفاق السلام، قاد حزبه حملة معارضة الاتفاق في الاستفتاء، إلى انهيار الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق (انظر الفقرة 31 أعلاه). وعلاوة على ذلك، فإن البيانات العامة المتكررة التي أدلت بها سلطات الدولة على أعلى المستويات والتي تشكك في شرعية آليات العدالة الانتقالية وعملها، ولا سيما محكمة السلام الخاصة[35]، قوّضت ثقة عموم الناس في تلك الآليات وفي اتفاق السلام. ولم تقتصر هذه المهاجمات على المناقشات العامة المشروعة فحسب، بل امتدت أيضاً إلى اللجوء المفرط إلى الملاحقة الجنائية.

42- وفي أيلول/سبتمبر 2018، فتح مكتب المدعي العام تحقيقاً مع أعضاء الأمانة التنفيذية لمحكمة السلام الخاصة بزعم منحهم تصريحاً للموقعين على السلام بمغادرة البلد، مما أدى إلى فضيحة إعلامية. ومع ذلك، بُرئ الأشخاص المعنيون في عام 2022[36]. وزُعم أيضاً في وسائل الإعلام أن إحدى المسؤولات في محكمة السلام الخاصة حصلت على منصبها من خلال استغلال النفوذ، لأن زوجها كان عضواً في الكونغرس الذي دعم محادثات السلام مع القوات المسلحة الكولومبية[37]. وساهمت هذه الأوضاع في وصم موظفي محكمة السلام الخاصة.

43- وقدّمت السلطة التنفيذية مشروع قانون للإصلاح الدستوري[38] من أجل منع النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار من الوصول إلى المعلومات العامة المتعلقة بالأمن القومي. وفي وقتٍ لاحق، في آذار/مارس 2019، استخدم الرئيس حق النقض ضد القانون التشريعي المتعلق بمحكمة السلام الخاصة. وأبطلت الهيئة التشريعية حق النقض الذي استخدمه الرئيس، وأيدت المحكمة الدستورية قرارها في وقت لاحق[39]. إلا أن الانتظار الذي دام أكثر من عام حتى يدخل القانون حيز النفاذ تسبب في تأخير كبير في عمل محكمة السلام الخاصة، لأنه حدَّ من الأدوات القانونية المتاحة لشُعبها

(33) انظر، في جملة أمور، Juzgado Penal del Circuito Especializado de Extinción de Dominio Neiva-Huila, 10 de octubre de 2023, radicado 20210008200.

(34) انظر، على سبيل المثال، https://www.eltiempo.com/archivo/documento/CMS-16713176.

(35) انظر، على سبيل المثال، https://edition.cnn.com/videos/spanish/2019/06/21/marta-lucia-alvaro-uribe-maradiaga-john-kirby-chyno-miranda-piero-seg-pkg-lo-dijo-gabriela-matute.cnn؛ و https://www.elespectador.com/colombia-20/jep-y-desaparecidos/dos-anos-de-duque-estos-han-sido-los-choques-entre-el-gobierno-y-la-justicia-transicional-article/؛ و https://www.france24.com/es/20190807-ivan-duque-paz-colombia-acuerdos؛ و https://verdadabierta.com/duque-el-presidente-que-saboteo-la-ilusion-de-la-paz/.

(36) Juzgado 45 Penal del Circuito con Función de Conocimiento de Bogotá, sentencia absolutoria, 21 de junio de 2022, radicado 11001600010220180030100.

(37) انظر، على سبيل المثال، https://costanoticias.com/a-la-mujer-de-ivan-cepeda-le-pagan-casi-17-millones-para-que-perfile-en-la-jep-los-casos-de-abusos-y-violencia-sexual-de-las-farc/.

(38) انظر http://leyes.senado.gov.co/proyectos/images/documentos/Textos%20Radicados/Ponencias/2018/gace.

(39) المحكمة الدستورية، الأمر رقم 19/282.

المختلفة لمباشـــرة الإجراءات القضـــائية[40]. وفي الفترة ما بين عامي 2019 و2022، أدت الميزانيات السنوية التي قدمتها السلطة التنفيذية إلى انخفاض كبير في الموارد المخصصة للنظام الشامل[41]. وعلى سبيل المثال، في عام 2019، لم تتلق الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين ولجنة الحقيقة سوى 32 في المائة و56 في المائة على التوالي من الموارد التي طلبتها[42].

2- قضية "سانتريتش"

44- في هذا السياق، ألقى مكتب المدعي العام في 9 نيسان/أبريل 2018، القبض على سيوكسيس باوسياس هيرنانديس سولارتي، المعروف باسم "سانتريتش"، لأغراض تسليمه بموجب نشرة حمراء صادرة عن المنظمة الدولية للشـــرطة الجنائية (الإنتربول)[43] بعد أن وجهت المحكمة الاتحادية للمنطقة الجنوبية من نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، تهمة الاتجار بالمخدرات المزعومة إلى السيد هيرنانديس سولارتي في 4 نيسان/أبريل 2018.

45- وأُلقي القبض عليه بعد تحقيقات وعمليات اسـتخباراتية أجراها الجيش الكولومبي ومكتب المدعي العام وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة[44]. وفي عام 2017، أذِن خبير الجريمة المنظمة في مكتب المدعي العام باسـتخدام أسـاليب تحقيق خاصـة، وهي نشـر عميل سـري ومراقبة تسـليم الكوكايين. ويُزعم أن هذه العملية كشفت عن معلومات قضائية بشأن تورط سانتريتش المزعوم في الاتجار بالمخدرات. وسـمح الإطار القانوني الذي يحكم التعاون القضـائي الدولي[45] باسـتخدام عميل سـري ومراقبة التسـليم. ولكن وفقاً للمعلومات التي جمعتها الخبيرة وفريقها، ربما تكون العملية انطوت على اســـتخدام عميل محرض، وهو أمر غير معترف به بوصـفه أسـلوب تحقيق خاصـاً في التعاون القضـائي الدولي ومحظور في كولومبيا[46].

46- وبالإضـــافة إلى ذلك، ووفقاً للمعلومات التي جمعتها الخبيرة، تلقى العديد من أعضـــاء محكمة السلام الخاصـة، خلال هذه الفترة من التعاون القضـائي بين مكتب المدعي العام وإدارة مكافحة المخدرات، طلبات من مواطنين أجانب للاجتماع خارج المقر الرسمي من أجل مناقشة قضـايا تتعلق بأعضـاء سابقين في القوات المسلحة الكولومبية كانوا قد مثلوا أمام المحكمة.

(40) Secretaría Técnica del Componente de Verificación Internacional, “Sexto informe trimestral de verificación de la implementación del Acuerdo Final de Paz”, 20 de junio de 2019, pág. 208.

(41) انظر https://icj2.wpenginepowered.com/wp-content/uploads/2019/06/Colombia-Jurisd-para-la-paz-PUBLICATIONS-Reports-Fact-finding-mission-report-2019-SPA.pdf.

(42) المرجع نفسه، و https://www.camara.gov.co/sites/default/files/2020-08/Respuesta%20Comisi%C3%B3n%20de%20la%20Verdad.pdf.

(43) الإنتربول، النشرة الحمراء رقم A3648-4-2018.

(44) انظر https://www.comisiondelaverdad.co/caso-los-obstaculos-para-la-continuidad-de-los-procesos-de-paz-en-colombia و https://cambiocolombia.com/articulo/poder/la-dea-la-fiscalia-y-un-coronel-entramparon-el-proceso-de-paz.

(45) القانون رقم 906 لعام 2004، المواد 484-489، و Manual de Cooperación Internacional en Materia Penal de la Fiscalía.

(46) قضت المحكمة الدستورية بأنه لا يجوز للدولة، عند استخدام عملاء سريين، أن تحث الأشخاص الخاضعين للتحقيق على القيام بأنشطة غير قانونية لا يقومون بها عادة، لأن ذلك يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية الواردة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (الحكمان رقم C-176 لعام 1994 ورقم C-962 لعام 2003).

47- وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل 2018 وأيار/مايو 2019، طلبت محكمة السلام الخاصة، المخولة بموجب اتفاق السلام بالبت في تطبيق ضمانة عدم التسليم فيما يتعلق بالأفراد الذين يمثلون أمام المحكمة بسبب جرائم ارتُكبت قبل توقيع الاتفاق، إلى مكتب المدعي العام في ثلاث مناسبات دون جدوى أن يقدم أدلة تسمح بتحديد التاريخ الذي يُزعم أن سانتريتش ارتكب فيه النشاط الإجرامي المعني حتى تتمكن، على هذا الأساس، من البت فيما إذا كان ينبغي تطبيق ضمانة عدم التسليم عليه[47].

48- وفي أيار/مايو 2018، أشار سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى كولومبيا في وسائل الإعلام إلى أن الوقائع ربما تكون حدثت بعد توقيع اتفاق السلام، ومن ثم فهي تقع ضمن اختصاص نظام العدالة العادي. وأضاف أن إجراءات محكمة السلام الخاصة فيما يتعلق بتسليم سانتريتش لا تتفق مع اتفاق السلام ودورها بصفتها مؤسسة[48]. وفي 25 أيار/مايو 2018، نشرت رئيسة محكمة السلام الخاصة رسالة موجهة إلى السفير أشارت فيها إلى جملة أمور منها أن الإجراءات التي اتخذها قضاة محكمة السلام الخاصة تتوافق تماماً مع دستور كولومبيا وتشريعاتها، وأنها على ثقة من أن السفير وحكومته سيحترمان استقلالية القضاء واكتفاءه الذاتي[49].

49- وفي 27 حزيران/يونيه 2018، حسمت المحكمة الدستورية النزاع المتعلق بالاختصاص القضائي الذي أثاره مكتب المدعي العام. وقررت أن محكمة السلام الخاصة تختص بتحديد التاريخ الدقيق للوقائع[50]، وأمرت المدعي العام بإحالة الملف فوراً إلى المحكمة؛ ولكنّ هذه الإحالة لم تحدث.

50- وفي 26 تموز/يوليه 2018، أرسل مكتب المدعي العام معلومات إلى محكمة السلام الخاصة، ولكنها غير كافية لتحديد التاريخ الدقيق للوقائع. ولذلك، كررت محكمة السلام الخاصة طلبها في 12 أيلول/سبتمبر 2018؛ وتلقت، رداً على ذلك، المعلومات نفسها من مكتب المدعي العام. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018، طلبت محكمة السلام الخاصة مرة أخرى المعلومات اللازمة من مكتب المدعي العام. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2018، أرسل مكتب المدعي العام معلومات من ملف يتعلق بشخص آخر غير سانتريتش.

51- وبما أن محكمة السلام الخاصة لم تتلق الملف المطلوب من مكتب المدعي العام ونظراً لاستحالة تحديد التاريخ الدقيق للوقائع، قررت المحكمة في 15 أيار/مايو 2019 تطبيق ضمانة عدم تسليم سانتريتش. وفي اليوم نفسه، نشر مكتب المدعي العام مقطع فيديو لسانتريتش في اجتماع، بزعم تورطه في أنشطة اتجار بالمخدرات. وفي 17 أيار/مايو 2019، أُطلق سراح سانتريتش وبعدها على الفور ألقى القبض عليه مرة أخرى مكتبُ المدعي العام، بحجة أن لديه أدلة جديدة ورفعَ قضية جنائية ضده في كولومبيا. وفي النهاية أُطلق سراح سانتريتش مرة أخرى في 29 أيار/مايو 2019 بأمر من محكمة العدل العليا[51].

52- وفي آب/أغسطس 2019، أعلن سانتريتش أنه سيحمل السلاح مرة أخرى ويؤسس جماعة مسلحة جديدة تُعرف باسم "سيغوندا ماركيتاليا"[52]. وفي أيلول/سبتمبر 2019، قررت محكمة السلام

(47) لا تنطبق ضمانة عدم التسليم على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام على الجرائم المرتكبة بعد الاتفاق، وذلك بالنسبة للموقعين على الاتفاق.

(48) انظر https://www.youtube.com/watch?v=ne0Ij7LH8Nc.

(49) انظر https://twitter.com/JEP_Colombia/status/1000120647039815688/photo/1.

(50) المحكمة الدستورية، الأمر رقم A401/18.

(51) انظر https://www.cortesuprema.gov.co/corte/wp-content/uploads/relatorias/pe/b2may2019/AP1989-2019(55395).PDF.

(52) انظر https://www.elcolombiano.com/colombia/paz-y-derechos-humanos/ivan-marquez-jesus-santrich-y-el-paisa-reaparecen-y-anuncian-en-video-retoma-de-armas-CF11507072.

الخاصة أن سانتريتش منشق مسلح عن عملية السلام على نحو واضح، وبالتالي لا يقع ضمن اختصاصها ولا ولايتها القضائية معالجة أي استحقاق من استحقاقات العدالة الانتقالية المستمدة من اتفاق السلام أو منح أي من تلك الاستحقاقات أو الحفاظ عليها فيما يتعلق به، وألغت قرارها منحه الاستحقاق المتمثل في ضمانة عدم التسليم[53].

53- وعلى الرغم من أن قرارات معظم المحاكم العليا تؤيد حقوق مقدم الالتماس، فإن عدم تعاون مكتب المدعي العام مع محكمة السلام الخاصة، والتأخر في الرد، وغير ذلك من الوقائع المعروضة يشير في النهاية إلى عرقلة الإجراء الذي تتبعه محكمة السلام الخاصة في تطبيق ضمانة عدم التسليم. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها الخبيرة، بتَّ فريق الاستعراض التابع لمحكمة السلام الخاصة في 72 طلباً للحصول على ضمانات بعدم التسليم، وذلك حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي جميع الحالات الأخرى، أطلع مكتب المدعي العام محكمة السلام الخاصة في الوقت المناسب على المعلومات التي طلبتها لمعالجة الطلبات.

54- وأدى إعلان احتجاز سانتريتش بتهمة التورط المزعوم في أنشطة الاتجار بالمخدرات، وعدم تعاون مكتب المدعي العام مع محكمة السلام الخاصة، واتهامات الفساد الموجهة إلى موظفي المحكمة إلى وصم السلطة القضائية والمحكمة في سياق الدور الذي تؤديه بصفتها مؤسسة وباعتبارها العمود الفقري لنظام العدالة الانتقالية. وساهمت هذه الأحداث أيضاً في وصم الموقعين على اتفاق السلام والأشخاص الذين يمثلون أمام محكمة السلام الخاصة. وأدّت أيضاً إلى تفاقم الشكوك المتعلقة بالامتثال لاتفاق السلام وساهمت في حدوث انقسامات داخلية[54] وقوّضت ثقة الضحايا والمجتمع بوجه عام في نظام العدالة الانتقالية وتنفيذ اتفاق السلام.

55- وفي آذار/مارس 2023، قدمت محكمة السلام الخاصة الشكوى المذكورة سابقاً ضد أعضاء مكتب المدعي العام بتهمة التهرب الاحتيالي من أمر المحكمة وإخفاء الأدلة أو تغييرها أو إتلافها (انظر الفقرة 13 أعلاه). وبعد أربعة أشهر، أسند مكتب المدعي العام القضية إلى مدعٍ عام منتدب من المحكمة العليا، وفي أيلول/سبتمبر 2023، طلب مكتب المدعي العام إلى محكمة السلام الخاصة إعادة تقديم الشكوى، مشيراً إلى أن المكتب فقد النسخة المقروءة من الوثيقة. وفي تاريخ تقديم هذا التقرير، يكون قد مرّ عام على تقديم الشكوى ولا توجد معلومات عن التقدم المحرز في التحقيق الذي لا يزال في المرحلة الأولية.

جيم- استمرارية العنف

56- على نحو ما جاء في اتفاق السلام، فإن نشر مؤسسات الدولة وخدماتها في المناطق أمر بالغ الأهمية لإنهاء العنف وتعزيز بناء السلام ودعم حقوق الإنسان. إلا أن هذا النشر لم يحدث بعد توقيع الاتفاق، واحتلت المناطق التي تركتها القوات المسلحة الكولومبية جماعاتٌ مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، تقاتل الآن من أجل السيطرة على الأراضي والاقتصادات غير المشروعة وتُواصل التوسع، مما يولد مزيداً من العنف[55].

(53) انظر https://www.jep.gov.co/Sala-de-Prensa/Paginas/La-JEP-excluye-a-Santrich-y-a-El-Paisa.aspx.

(54) انظر https://multimedia.ideaspaz.org/media/website/FIP_Infome_SegundaMarquetalia_Final_V7.pdf و-https://www.comisiondelaverdad.co/caso-los-obstaculos-para-la-continuidad-de-los-procesos-de-paz-en-colombia.

(55) A/HRC/55/23، الفقرة 10. انظر أيضاً https://www.hchr.org.co/informes_tematicos/violencia-territorial-en-colombia-recomendaciones-al-nuevo-gobierno/، الفقرات 19-24.

57- ويشكل هذا الوضع أحد أكبر العقبات أمام تنفيذ اتفاق السلام وأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار التهديدات، وجرائم القتل، وعمليات النزوح القسري، وتجنيد الأطفال والمراهقين، والعنف الجنسي وغيرها من تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق السكان، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية عن المناطق الحضرية[56]. ويؤثر هذا الوضع بوجه خاص على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدعمون تنفيذ اتفاق السلام، وكذلك على مجتمعات الفلاحين، والشعوب الإثنية، والموقعين على السلام[57]. ومن بين الشواغل الأخرى التي أشارت إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) استقطاب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة للحركة المجتمعية[58].

58- ويجعل هذا العنف من الصعب أيضاً النهوض بالعدالة الانتقالية، إذ يعرّض للخطر حياة وسلامة الضحايا وأسرهم والأشخاص الذين يمثلون أمام محكمة السلام الخاصة والقضاة وموظفي النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار ويحد من وصولهم إلى أكثر المناطق تضرراً في البلد، حيث لا يزال النزاع مستمراً.

59- وفي عام 2022، أعلنت المحكمة الدستورية حالة من عدم الدستورية بسبب التنفيذ المحدود للالتزامات المتعلقة بالأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام و"الانتهاك المنهجي للحقوق الأساسية للموقعين على السلام وأسرهم وأعضاء حزب العموم السياسي"[59]. وفي عام 2023، أعلنت المحكمة مرة أخرى حالة من عدم الدستورية "بسبب عدم وجود اتساق بين الانتهاك المستمر والخطير والواسع النطاق للحقوق الأساسية للقادة والمدافعين عن حقوق الإنسان وعدم وجود قدرات مؤسسية ومالية لكفالة احترام هذه الحقوق وضمانها وحمايتها"[60]. ويؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان دوراً حاسماً في رصد الحالة في المناطق والإبلاغ عنها وفي بناء سلام دائم. ويجب على الدولة أن تعتمد على وجه السرعة التدابير اللازمة لضمان بيئة حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان[61] وأن تتوصل إلى اتفاقات إنسانية للتخفيف من آثار العنف على عموم الناس[62].

60- ولمعالجة أسباب العنف، يجب على الدولة تعزيز وجودها بصورة عاجلة في المناطق الأكثر تضرراً[63]. ويجب أيضاً أن تكفل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية تنفيذ السياسة الرامية إلى تفكيك التنظيمات الإجرامية ومنع السلوك الإجرامي، التي اعتُمدت في أيلول/سبتمبر 2023. وسيؤدي التنفيذ الشامل لهذه السياسة بالتنسيق مع السياسات الأمنية الأخرى ذات الصلة في المناطق، مثل السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات وسياسة الأمن والدفاع والتعايش بين المواطنين، إلى جانب التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الهيكلية للعنف، إلى تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام.

(56) A/HRC/55/23، الفقرات 14-16. انظر أيضاً https://www.hchr.org.co/informes_tematicos/violencia-territorial-en-colombia-recomendaciones-al-nuevo-gobierno/، الفقرتين 16 و25.

(57) A/HRC/52/25، الفقرة 10. انظر أيضاً https://www.hchr.org.co/informes_tematicos/violencia-territorial-en-colombia-recomendaciones-al-nuevo-gobierno/، الصفحات 13-15.

(58) A/HRC/55/23، الفقرة 59.

(59) المحكمة الدستورية، الحكم رقم SU-020-22.

(60) المحكمة الدستورية، الحكم رقم SU-546-23.

(61) A/HRC/43/51/Add.4 وA/HRC/43/51/Add.1، الفقرة 69.

(62) A/HRC/49/19، الفقرة 71(ز)، وA/HRC/43/51/Add.4.

(63) A/HRC/49/19، الفقرتان 32 و71(أ)، وA/HRC/46/76، الفقرة 81(ب).

61- وأشارت المفوضية السامية إلى أن تحول الحكومة الحالية إلى سياسة أمنية تركز على الأمن البشري أمر إيجابي، لكنها أشارت إلى ضرورة أن يصاحب ذلك إجراءات من جانب قوات الأمن تهدف في المقام الأول إلى حماية المجتمعات الأكثر عرضة للخطر[64].

62- وتؤدي وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام، التي أُنشئت بموجب اتفاق السلام، دوراً حاسماً في معالجة أسباب العنف[65]. فقد أُنشئت بهدف المساهمة في إنهاء النزاع عن طريق تفكيك التنظيمات الإجرامية والشبكات التي تدعمها، وهو ما يستلزم التعرف على المحرضين على الجريمة وملاحقتهم قضائياً.

63- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمدت وحدة التحقيق الخاصة منهجية للتحقيق في القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والموقعين على السلام[66]. غير أن النتائج حتى الآن[67] تشير إلى أن الوحدة ركزت على التحقيق في قضايا فردية تتعلق بقتل الموقعين على السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، واقتصرت على التعرف على الجناة الرئيسيين وملاحقتهم قضائياً[68]. ولتحقيق نتائج تساهم في التصدي للعنف الهيكلي وتفكيك التنظيمات الإجرامية على نحو فعال، يجب أن تعتمد الوحدة نهجاً متعدد الأبعاد في التحقيق يركز على الهيكل الإجرامي بأكمله، على النحو المتوخَّى في اتفاق السلام[69]. وتؤكد الخبيرة مجدداً على أهمية ضمان قيام نظام العدالة العادي بالتحقيق مع المدنيين من الغير المتورطين في أعمال العنف، بالنظر إلى الصلة المباشرة بين استمرار العنف وإفلات المدنيين من الغير الذين يواصلون تمويل التنظيمات الإجرامية من العقاب.

دال- عدم وجود ضمانات لحقوق الإنسان الواجبة للموقعين على السلام

1- الحق في الحياة وفي السلامة الشخصية

64- يؤثر العنف تأثيراً جسيماً على حق الموقعين على السلام في الحياة وفي السلامة، فعليهم أن يعيشوا في ظل وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أو تحت سيطرتها. كما أنهم يقعون ضحايا لجرائم القتل، والاعتداءات، وحالات الاختفاء، والنزوح القسري، والتهديدات، من بين انتهاكات وتجاوزات أخرى لحقوق الإنسان.

65- وقد تمكنت الخبيرة من تأكيد النزوح القسري لأكثر من 420 أسرة[70] من المناطق الإقليمية السابقة المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج في ميسيتاس وفيستا هيرموسا والمنطقة الجديدة لإعادة الإدماج المعروفة باسم "إلديامانتي"، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب فيها ذلك، حيث تلقت الأسر

(64) A/HRC/52/25، الفقرة 51.

(65) المرسوم رقم 898 لعام 2017.

(66) مكتب المدعي العام، التوجيه رقم 0008، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(67) أشارت الخبيرة إلى المعلومات التي قدمها مكتب المدعي العام بشأن قضيتين صدرت فيهما إدانات وأحكام في حق المخططين والجناة الرئيسيين. ولكن، من غير الواضح ما إذا كانت هذه النتائج أمكن الحصول عليها من خلال تطبيق المنهجية المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

(68) S/2023/1033، الفقرة 69.

(69) A/HRC/49/19، الفقرة 71(ك)، وA/HRC/46/76، الفقرة 81(و).

(70) مكتب أمين المظالم، تعليقات على تقرير الخبيرة.

تهديدات من المنشقين المنتمين إلى "الدولة المركزية الكبرى" التابعة للقوات المسلحة الكولومبية السابقة[71]. وما فتئ مكتب أمين المظالم يصدر تحذيرات بشأن هذا الخطر منذ عام 2020[72].

66- وأصدر مكتب أمين المظالم 117 تحذيراً مبكراً منذ عام 2017، وحدد المخاطر التي تواجه الموقعين على السلام[73]، ولكن الدولة لم تتمكن من التصدي لهذه المخاطر. فقد قُتل أكثر من 400 شخص من الموقعين على السلام منذ توقيع اتفاق السلام، كما أنهم يتعرضون بانتظام للتهديدات والاعتداءات والوصم.

67- وحتى 28 شباط/فبراير 2024، كانت بعثة الأمم المتحدة للتحقق قد أكدت مقتل 413 شخصاً من الموقعين على السلام، من بينهم 50 شخصاً من السكان الأصليين و57 كولومبياً من أصل أفريقي و11 امرأة. وتلقت الخبيرة معلومات تشير إلى أن الجناة الرئيسيين أعضاء في جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

68- ويزيد من تعقيد هذا السيناريو الإفلات الهيكلي من العقاب الذي يتمتع به الجناة، ولا سيما المحرضون على تهديد الموقعين على السلام ومضايقتهم وقتلهم. ووفقاً لبعثة التحقق، لم يصدر سوى 71 إدانة في أكثر من 400 قضية قتل مسجلة منذ توقيع اتفاق السلام[74]. وترتبط هذه النتائج ارتباطاً مباشراً بالتأخيرات الكبيرة في تفكيك التنظيمات الإجرامية.

69- ويجب أن تعتمد الدولة استراتيجية مشتركة بين القطاعات لتوفير الحماية الشاملة للموقعين على السلام ودعم حقهم في الحياة والسلامة البدنية. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة للتحقق، قُتل 81 شخصاً من الموقعين على السلام أثناء انتظارهم الحماية من وحدة الحماية الوطنية منذ توقيع اتفاق السلام[75]. ولهذا السبب، يجب على السلطات المحلية والوطنية تكثيف جهودها للتصدي للمخاطر وتهيئة بيئات حماية، بما يتجاوز برامج الحماية التي يمكن أن توفرها الوحدة. ويجب وضع الخطط والإجراءات الوقائية بالاشتراك بين القوات العسكرية وقوات الشرطة والمؤسسات المختصة والموقعين على السلام.

70- وتسلط الخبيرة الضوء على اعتماد اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، التي أُنشئت بموجب اتفاق السلام[76]، للخطة الاستراتيجية للأمن والحماية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، باعتبارها خطوة مهمة إلى الأمام.

71- وفيما يتعلق بدور وحدة الحماية الوطنية، تلقت الخبيرة أيضاً معلومات عن أوجه القصور في نظام الحماية التابع لها بسبب نقص الموارد المخصصة لتنفيذ تدابير الحماية، وأوجه القصور في إدماج نهج محلي يراعي الاعتبارات الجنسانية والإثنية في تقييم المخاطر، وتعيين حراس شخصيين ذوي مواصفات غير مناسبة، والممارسات الفاسدة التي أبلغ بها مدير الوحدة مكتب المدعي العام ومكتب المستشار القانوني[77].

(71) انظر https://www.defensoria.gov.co/-/defensor%C3%ADa-del-pueblo-acompa%C3%B1ar%C3%A1-traslado-de-firmantes-de-paz-a-predio-que-entreg%C3%B3-el-gobierno-en-acac%C3%ADas-meta#:~:text=La%20Defensor%C3%ADa%20del%20Pueblo%20acompa%C3%B1ar%C3%A1,el%20municipio%20de%20Acac%C3%ADas%2C%20Meta.

(72) انظر https://alertastempranas.defensoria.gov.co/Alerta/Details/91738.

(73) مكتب أمين المظالم، تعليقات على تقرير الخبيرة.

(74) S/2023/1033، الفقرة 69.

(75) S/2023/1033، الفقرة 67.

(76) وفقاً للنقطة 3-4-7-4-2 من اتفاق السلام، يجب على اللجنة أن تعمل مع الحكومة والقوات المسلحة الكولومبية على وضع خطة استراتيجية للأمن والحماية وتنسيقها ورصدها وتقديم اقتراحات لتنفيذها.

(77) المحكمة الدستورية، الأمر رقم 23/481، الفقرة 17. متاح في: https://www.procuraduria.gov.co/Pages/tres-Investigaciones-escandalos-de-corrupcion-en-unp.aspx.

72- وتلقت الخبيرة أيضاً معلومات عن أوجه القصور في عمل المديرية الفرعية المتخصصة التابعة لوحدة الحماية الوطنية المنصوص عليها في اتفاق السلام[78]. وتشمل أوجه القصور هذه عدم تعيين مدير بالنيابة حتى الآن، وهو ما أثر على القيادة داخل المديرية والتنفيذ الفعال للضمانات الأمنية للموقعين على السلام.

73- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الخبيرة خلال زياراتها استمرار وصم الموقعين على السلام، الأمر الذي أصبح عقبة أمام أمنهم وتمتعهم بحقوقهم في المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق الاجتماعية والثقافية[79]. وفي هذا الصدد، أشارت المحكمة الدستورية في عام 2022 إلى أن مفهوم الأمن البشري يشمل الحق في العيش في مأمن من الوصم وذكّرت بالتزامات الدولة بمنع الوصم في الخطاب العام[80]. ولاحظت المحكمة أيضاً أن إدامة هذا الوصم تُعزى إلى محاولات نزع الشرعية عن اتفاق السلام، وتبرير العنف ضد الموقعين على السلام، وتشويه سمعة النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار[81].

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

74- فيما يتعلق بالحق في التعليم، هناك قصور في الاستفادة من فرص الالتحاق بالمدارس والمنح الدراسية المقدمة إلى الموقعين على السلام، فضلاً عن وجود معدل تسرب مرتفع[82]. ويتعين على الحكومة تنفيذ سياسات واتخاذ إجراءات للتخفيف من أسباب هذه المشكلة، التي تشمل، وفقاً لمكتب المستشار القانوني، تعاطي المخدرات، ووجود الألغام المضادة للأفراد، والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وحمل المراهقات، والبعد عن المرافق التعليمية، واضطرار الأطفال إلى متابعة الدراسة والعمل في آن واحد[83].

75- وعلى الرغم من أن اتفاق السلام لا ينص على تدابير لدعم الحق في السكن، ففي عام 2017 تضمنت الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام والمرسوم رقم 890 التزامات بصياغة خطة وطنية لبناء المساكن الاجتماعية الريفية وترميمها. ولكن لم تُوقَّع أي عقود جديدة لمشاريع الإسكان في عام 2022[84]، وتشكّل الشروط المسبقة الرسمية والمفرطة وغير المرنة في الوقت الحالي عقبات أمام السكان المعاد إدماجهم وقدرتهم على الحصول على قروض بضمان الرهن العقاري[85]. وعلاوة على ذلك، لا تفي إعانات الإسكان الحالية بالاحتياجات الراهنة ولا يتوفر لها سوى موارد محدودة[86]. ووفقاً لمكتب أمين المظالم، هناك عقبات مستمرة أمام تخصيص قطع الأراضي من أجل تخصيص إعانات الإسكان الريفي للأفراد في إطار عملية إعادة الإدماج. وأوصى مكتب أمين المظالم بإدراج حلول السكن في إجراءات الحصول على الأراضي ووضع إجراءات لضمان الحصول الفعال على إعانات الإسكان الريفي فيما يتعلق بتخصيص الأراضي للجمعيات والمنظمات التعاونية التي شكلها الموقعون على السلام[87].

(78) وفقاً للنقطة 3-4-7-4-1 من اتفاق السلام: "تنشئ الحكومة شعبة فرعية داخل [وحدة الحماية الوطنية]، متخصصة في توفير الأمن والحماية لأعضاء الحزب الجديد أو الحركة السياسية الجديدة التي تنشأ عن انتقال القوات المسلحة الكولومبية إلى النشاط القانوني والأنشطة والمكاتب القانونية، وكذلك للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الذين أعيد إدماجهم في الحياة المدنية وأُسر جميع من سبق ذكرهم، وفقاً لمستوى الخطر".

(79) انظر S/2021/1090 وS/2023/701 وS/2022/715.

(80) المحكمة الدستورية، SU-020-22، الفقرة 7-6-19.

(81) المرجع نفسه، الفقرة 8-8-41.

(82) Procuraduría General de la Nación, “V Informe al Congreso”, págs. 25 y 263 a 265.

(83) المرجع نفسه، الصفحة 265.

(84) المرجع نفسه، الصفحات 281-285.

(85) المرجع نفسه.

(86) S/2023/1033، الفقرة 51.

(87) وزارة الخارجية، تعليقات على تقرير الخبيرة.

76- وترحب الخبيرة بأن ما يقرب من 80 في المائة من الموقعين على السلام يشاركون في مشاريع إنتاجية[88]. ولكن هناك أدلة على عدم استدامة هذه المشاريع الجماعية والفردية مع مرور الوقت ونقص المساعدة التقنية المقدمة من الدولة.

77- وفيما يتعلق بالحق في تكوين أسرة، اعتُمد برنامج لمّ شمل الأسرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ولكن الدولة لم تُجرِ بعدُ تحليلاً للسكان المستهدفين أو تُوافق على الميزانية ولم تبدأ في تنفيذ البرنامج[89]. ونظراً لمحدودية خدمات رعاية الأطفال المقدمة في العديد من مناطق إعادة الإدماج[90] وعدم وجود سياسات فعالة لتخفيف العبء المفرط لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر[91]، لا تزال الأمهات اللاتي يقدمن الرعاية يواجهن صعوبات في الحصول على الخدمات المؤسسية المتوخاة في اتفاق السلام.

3- اليقين القانوني

78- مُنح عدد كبير من الموقعين على السلام عفواً عاماً إدارياً عن الجرائم السياسية والجرائم ذات الصلة ("عفو عام بحكم القانون"[92]). غير أن الخبيرة أُبلغت بأن المستفيدين من قرارات العفو العام الممنوحة منذ أكثر من ست سنوات لم يُخطَروا بها بعد. ويفتقر العديد من الموقعين على السلام الذين يخضعون حالياً لعملية إعادة الإدماج إلى معلومات عن وضعهم القانوني، مما يعوق حصولهم على الضمانات المنصوص عليها في اتفاق السلام وعلى الوظائف والخدمات. وأشار العديد من الموقعين إلى أن قوات الأمن لا تزال تحتجزهم بسبب أوامر سارية صادرة عن المحاكم، كان ينبغي أن تُلغى بموجب قرارات العفو العام الممنوحة لهم.

79- وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة على وجود تأخيرات كبيرة في منح العفو العام القضائي. فحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، منحت محكمة السلام الخاصة 685 عفواً عاماً "صادراً عن دائرة العفو" ورفضت 741 3 طلباً، وبذلك سُوّي أكثر من 600 قضية سنوياً. ومن المثير للقلق أن أكثر من 948 1 عضواً من أصل 879 9 عضواً من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الذين مثلوا أمام محكمة السلام الخاصة لا يزالون ينتظرون قراراً بشأن العفو العام القضائي[93]. وأبلغت شعبة العفو العام والعفو الخاص التابعة لمحكمة السلام الخاصة الخبيرة بأن هذه التأخيرات القضائية ناجمة عن تقديم مطالبات غير مدعومة بأدلة لا علاقة لها باتفاق السلام وكان يجب تسويتها على سبيل الأولوية.

80- وفيما يتعلق بالعفو الخاص والإفراج المشروط الذي تعترف به الدولة، فإن الوضع القانوني للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية المسلوبة حريتهم والبالغ عددهم 615 عضواً غير واضح[94]. ومن بين هؤلاء، لا يزال 112 شخصاً من الموقعين على السلام مسلوبي الحرية بسبب أفعال ارتكبوها قبل توقيع اتفاق السلام، وفقاً للمعلومات التي قدمها ممثلو القوات المسلحة الكولومبية السابقة إلى الخبيرة.

(88) S/2023/1033، الفقرة 48.

(89) Procuraduría General de la Nación, “V Informe al Congreso”, págs. 288 y 289.

(90) انظر https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2023/12/191223-Trimestral-Plantilla-Jul-Sep.pdf، الصفحة 34.

(91) Procuraduría General de la Nación, “V Informe al Congreso”, pág. 602.

(92) القانون رقم 1820 لعام 2016، المادة 15.

(93) أفادت محكمة السلام الخاصة في تعليقاتها على هذا التقرير بالعدد البالغ 948 1. انظر https://www.jep.gov.co/Planeacion1/Planeaci%c3%b3n%20estrat%c3%a9gica/2024/Bases%20PEC%202023-2026.pdf.

(94) S/2023/1033، الفقرة 84.

81- ولمعالجة هذه القضايا، تقوم محكمة السلام الخاصة ومكتب المفوض السامي للسلام والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع بتوحيد وتبادل جميع المعلومات المتعلقة بقرارات العفو العام الإداري والعفو الخاص الممنوحة قبل بدء عمل محكمة السلام الخاصة[95].

هاء- أوجه القصور في التنسيق بين المؤسسات

82- لتنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً، يلزم تفسير كل فصل من فصوله تفسيراً شاملاً ودمج الاتفاق في السياسات العامة الأخرى، بما في ذلك سياسات العدالة الانتقالية. ويتمثل الهدف والغرض التحويلي والطموح للاتفاق في معالجة الأسباب الهيكلية للنزاع والمظالم التاريخية التي عانت منها مختلف الفئات، مثل النساء والفلاحين والشعوب الإثنية؛ وتتطلب معالجة هذه الأسباب الهيكلية على نحو شامل تنسيقاً حقيقياً وفعالاً بين المؤسسات. ومن المهم بوجه خاص وضع استراتيجية للتنسيق بين مؤسسات الدولة على المستوى الوطني ومكاتب المحافظين ورؤساء البلديات المنتخبين في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقاً للمعلومات التي جُمعت، فإن هذا التنسيق بين المؤسسات غير كافٍ في الوقت الحالي.

83- وتؤدي المشاكل الناجمة عن نقص التنسيق، والتي يتعلق بعضها بالإطار المؤسسي والبعض الآخر بغياب قيادة موحدة، إلى إعاقة التنفيذ الفعال لاتفاق السلام. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدواجية الموارد للأهداف نفسها، وجعلَ من الصعب على الدولة الوصول بفعالية إلى جميع المناطق وإحداث تأثير تحويلي أكبر. وترى الخبيرة أنه لا يمكن تأجيل إنشاء هيئة رفيعة المستوى تابعة للدولة مختصة بتجميع كل المؤسسات ذات الصلة، ولديها استقلالية وقدرات مالية، وتُكرَّس حصرياً لقيادة التنسيق المؤسسي والتنسيق بين الهيئات القضائية وضمانهما، وذلك وفقاً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[96]؛ وينبغي أن تكون هذه الهيئة مختلفة عن المؤسسة المسؤولة عن الحوار الجديد مع الجماعات المسلحة.

84- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك استراتيجية لتنسيق وتنفيذ جميع السياسات العامة المتعلقة بنظام العدالة الانتقالية فيما يتصل بالضحايا. فعلى سبيل المثال، يرى الضحايا حالياً عدم وجود تنسيق بين قانون الضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها (رقم 1448 لعام 2011)، الذي يحدد تدابير تقديم الرعاية والمساعدة والتعويض الشامل إلى الضحايا، واتفاق السلام لعام 2016، الذي ينص على النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار.

85- ومن الأمثلة الجيدة على نوع التنسيق المطلوب للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام اعتماد اتفاق التعاون بين محكمة السلام الخاصة ومكتب المدعي العام مؤخراً، والإجراءات المشتركة التي اتخذتها مختلف مؤسسات وهيئات الدولة لتحديد أماكن وجود الأشخاص المختفين والتعرف عليهم، على نحو ما تجلّى في إنشاء النظام الوطني للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين.

واو- استخدام الموارد من أجل تنفيذ اتفاق السلام ومسألة الفساد

86- من العقبات الأخرى التي تحول دون التنفيذ الفعال لاتفاق السلام توافر الموارد، والممارسات الفاسدة، والإفلات من العقاب.

(95) انظر https://www.jep.gov.co/Sala-de-Prensa/Paginas/-jep-comunica-decretos-de-amnistia-a-mas-de-9600-firmantes-del-acuerdo-final-de-paz.aspx.

(96) انظر https://colombia.unmissions.org/comunicado-de-prensa-del-consejo-de-seguridad-de-las-naciones-unidas-sobre-colombia-1.

87- فعلى سبيل المثال، تشير المعلومات الواردة إلى تخصيص موارد لبرامج التنمية التي تركز على المناطق الإقليمية لخمس مناطق فرعية فقط من أصل 16 منطقة فرعية. ومن العوامل التي ساهمت في عدم المساواة في تنفيذ اتفاق السلام عدم تكافؤ قدرة المناطق الفرعية على التنافس للحصول على هذه الموارد، إلى جانب عدم وجود أي معايير واضحة لتحديد الأولويات في تخصيص الأموال. وفيما يتعلق بالبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، أفادت المفوضية السامية بأن مكتب المراقب المالي العام أعرب عن قلقه بشأن إدارة موارد البرنامج، وتشمل المشاكل المتعلقة بذلك محدودية تنفيذ المشاريع الإنتاجية[97].

88- وأشار مراراً الأشخاص الذين أجرت معهم الخبيرة مقابلات إلى سوء إدارة الأموال. وفي هذا الصدد، أشار مكتب المستشار القانوني إلى انعدام التخطيط، ووجود ضعف في وضع الأموال موضع التنفيذ، وحدوث مخالفات في تنفيذ المشاريع التي وافقت عليها الوحدة الكُلية للإدارة والقرارات[98]. ولكن لم تكن هناك إمكانية للحصول على مزيد من المعلومات بشأن نتائج التحقيقات في قضايا الفساد المتعلقة بمنح هذه الأموال[99]. وبالرغم من ذلك، فمن المعلوم أن هذا الفساد ناتج عن عوامل مثل انعدام الحوكمة، وقصور هيئات الرقابة والتحقيق، بما في ذلك مكاتب المستشار القانوني، والمراقب المالي العام، والمدعي العام، وانخفاض مشاركة المواطنين.

89- ويؤثر الفساد تأثيراً كبيراً على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان ويؤثر تأثيراً غير متناسب على فئات السكان الأكثر حرماناً من الناحية الاجتماعية[100]. وقد أثر تحويل مسار موارد السلام المخصصة للبرامج التي تعالج الأسباب الهيكلية للنزاع، في المقام الأول، على الضحايا، الذين ينتمي معظمهم إلى فئات واجهت التمييز على مر التاريخ.

90- وبالإضافة إلى أعمال الفساد المزعومة في استخدام موارد السلام، من المهم الإشارة إلى أن اتفاق السلام (النقطتان 3-4-11 و4-3-4) والتقرير النهائي للجنة الحقيقة يعترفان بأن الفساد المرتبط بالاتجار بالمخدرات ساهم في النزاع المسلح وفي الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. ويجب مكافحة الفساد بحزم باعتباره أحد الأسباب الهيكلية للنزاع من أجل ضمان عدم تكراره. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على مكتب المدعي العام تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في الفساد واستقطاب الدولة.

91- وسيتطلب تعزيز قدرات مكتب المدعي العام تعزيز التنسيق بين المؤسسات للتصدي بفعالية للفساد المتصل بالاتجار بالمخدرات. ومن شأن هذا التنسيق أن يمكّن من تحديد أنماط السلوك الإجرامي، وتحليل المعلومات المتعلقة بمختلف حالات الفساد، وتصميم استراتيجيات منسّقة لمكافحة الفساد وتفكيك الهياكل التي تعززه. ومن ثم، فإن التعاون بين مؤسسات مثل مكتب المدعي العام، ومكتب المستشار القانوني، ومكتب المراقب المالي العام، ووحدة المعلومات والتحليلات المالية، والهيئة الوطنية للضرائب والجمارك قد يساعد في بناء قدرة السلطات على التحقيق في جرائم الفساد والمعاقبة عليها.

(97) A/HRC/52/25، الفقرة 18.

(98) Procuraduría General de la Nación, “V informe al Congreso”.

(99) وفقاً للمعلومات المقدمة من مكتب المستشار القانوني، شُرع في إجراءين تأديبيين وهما في مرحلة التحقيق، واتُخذت أربعة إجراءات وقائية. انظر https://www.lasillavacia.com/silla-nacional/el-escandalo-de-ocad-paz-en-que-consiste-que-evidencia-hay-y-que-huecos-tiene/.

(100) قرار الجمعية العامة دإ-1/32؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار 18/1.

زاي- التأخر في تنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني والأحكام المتصلة بنوع الجنس

92- على نحو ما ذُكر سابقاً، لا يسعى اتفاق السلام إلى إنهاء النزاع المسلح فحسب، بل يسعى أيضاً إلى معالجة الأسباب الهيكلية للمظالم والإقصاء والتمييز. ومن هذا المنظور، فإن تنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني والأحكام المتصلة بنوع الجنس أمر بالغ الأهمية لإحداث تحوّل في التجربة المعيشية للسكان.

93- ومن المقلق أن تنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني والأحكام المتصلة بنوع الجنس يُظهر نِسباً أقل. وأفاد معهد جون بي. كروتش لدراسات السلام الدولية بأنه في أيلول/سبتمبر 2023 لم يكن قد بدأ تنفيذ 17 في المائة من الأحكام المتعلقة بنوع الجنس، ونُفذ 52 في المائة منها بمستوى منخفض، و19 في المائة منها بمستوى متوسط، ونُفذ 12 في المائة منها فقط تنفيذاً كاملاً[101]. وفي عام 2022، كُلّف نائب الرئيس بتنسيق تنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني[102]. ومع ذلك، ففي أيلول/سبتمبر 2023 لم يكن قد بدأ تنفيذ 13 في المائة من تلك الأحكام، ونُفذ 61 في المائة منها بمستوى منخفض، و14 في المائة منها بمستوى متوسط، ونُفذ 13 في المائة منها فقط تنفيذاً كاملاً[103]. وبالإضافة إلى ذلك، لم تُصمَّم مؤشرات الإدماج في هذا المجال لضمان الإدماج الفعال للنساء والشعوب الإثنية.

94- وترحب الخبيرة باعتماد الصك الناظم لتنفيذ سجل الأراضي المتعدد الأغراض في أقاليم الشعوب الأصلية في إطار أنشطة اللجنة الدائمة للتشاور مع الشعوب الأصلية والمنظمات التي تمثلها. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع برامج المواءمة الخاصة، التي ستُنفذ تدريجياً في عام 2024.

95- وترحب الخبيرة بتوقيع الميثاق السياسي لتنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني في اتفاق السلام وإعادة تنشيط المنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالمسائل الجنسانية في أواخر عام 2023. ويقترح الميثاق تدابير لتقليص الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية من خلال دمج نهج قائم على مراعاة الانتماء الإثني على نحو فعال في مبادرة الإصلاح الريفي الشامل وضمان المشاركة السياسية والأمن الجماعي والفردي للشعوب الإثنية[104].

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

96- **يُعد التنفيذ الشامل لاتفاق السلام السبيل إلى دعم حقوق جميع السكان الكولومبيين على نحو شامل وإلى عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.**

97- **وحددت الخبيرة بعض العقبات التي يمكن التغلب عليها بالإرادة السياسية، وتخصيص الموارد الكافية والاستخدام المناسب لهذه الموارد، إلى جانب تحسين التنسيق بين المؤسسات الذي يستهدف تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً شاملاً. ومن الضروري أيضاً تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، وهو أحد الأسباب الهيكلية للنزاع.**

(101) انظر https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2023/12/191223-Trimestral-Plantilla-Jul-Sep.pdf، الصفحة 10.

(102) المرسوم رقم 1874 لعام 2022.

(103) انظر https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2023/12/191223-Trimestral-Plantilla-Jul-Sep.pdf، الصفحة 10.

(104) S/2023/1033، الفقرة 4.

98- ويجب اتخاذ تدابير عاجلة للإسراع بوضع حد للعنف وتنفيذ الفصل المتعلق بالانتماء الإثني والأحكام المتعلقة بنوع الجنس في الاتفاق، وإنهاء التمييز ضد الفئات التي واجهت التمييز على مر التاريخ، مثل الشعوب الإثنية، والنساء، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

99- وتسلط الخبيرة الضوء على أهمية التزام معظم الموقعين بالسلام على نحو مستمر على الرغم من المخاطر التي تهدد حياتهم وسلامتهم، وكذلك الإرادة السياسية للحكومة الحالية لتوطيد السلام.

100- وتعترف الخبيرة أيضاً بالجهود الدؤوبة التي بذلتها كيانات المجتمع المدني ومنظمات الضحايا والدعم الذي قدمته للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام. ويُعد دعم المجتمع الدولي المستمر للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق على نحو شامل أمراً بالغ الأهمية.

101- وفيما يتعلق بالشكوى التي قدمتها محكمة السلام الخاصة في آذار/مارس 2023، تشير المعلومات التي جمعتها الخبيرة إلى احتمال وجود عرقلة من مكتب المدعي العام لإجراءات المحكمة المتعلقة بمنح سانتريتش ضمانة عدم التسليم.

102- وترى الخبيرة أن من الضروري إحراز تقدم فوري في التحقيق وإيضاح الحقائق، نظراً للأثر السلبي لما تَقَدَّم على الثقة في اتفاق السلام وعملية العدالة الانتقالية، ليس بين الموقعين على السلام فحسب بل داخل المجتمع بوجه أعم أيضاً.

103- وتُعد قضية سانتريتش مثالاً على إساءة استخدام عملية الملاحقة الجنائية التي تهدف إلى تقويض ثقة عموم الناس في اتفاق السلام وفي نظام العدالة الانتقالية. وقد ساهم ذلك في وصم الموقعين على السلام، وفاقم من الانقسامات الداخلية فيما بينهم، وربما قوّض عملية إعادة إدماجهم على النحو المتوخى في اتفاق السلام. ويلقي ذلك أيضاً بظلال من الشك على مدى أهلية موظفي محكمة السلام الخاصة وحيادهم.

104- وتقدم الخبيرة التوصيات التالية إلى السلطات الكولومبية:

التنفيذ الشامل لاتفاق السلام

(أ) بذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ الشامل لاتفاق السلام، ولا سيما الفصل المتعلق بالانتماء الإثني والأحكام المتصلة بنوع الجنس، بما يتماشى مع التوصيات التي قدمتها المفوضية السامية في تقاريرها وتلك التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

(ب) ضمان تنفيذ اتفاق السلام بوصفه سياسة للدولة على الصعيدين الوطني والمحلي وأن يكون الاتفاق محور سياسات السلام. وضمان إجراء جميع الحوارات والمفاوضات مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وفقاً لنهج قائم على حقوق الإنسان ومحوره الضحايا؛

(ج) إنشاء كيان على أعلى مستوى حكومي له سلطة قيادة التنفيذ، ويجمع كل المؤسسات والوزارات ويضمن التنسيق الكافي بين المؤسسات والمواءمة بين مختلف سياسات العدالة الانتقالية، وأن يُزوَّد بالموارد البشرية والمالية اللازمة للوفاء بولايته؛

(د) اتخاذ تدابير لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للموقعين على السلام، ولا سيما حقوقهم في التعليم والسكن والعمل من خلال مشاريع إنتاجية. ويُعد تمتعهم الكامل بهذه الحقوق أمراً ضرورياً لضمان عدم تقويض عملية إعادة الإدماج؛

الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض وعدم التكرار

(هـ) مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة من خلال سياسات الدولة، ولا سيما على المستوى المحلي وعلى مستوى المقاطعات، وضمان إدماج السلطات تلك التوصيات في خططها الإنمائية؛

(و) تنفيذ استراتيجيات لنشر توصيات لجنة الحقيقة في جميع أنحاء البلد وزيادة الموارد المالية والتقنية المخصصة للجنة المتابعة والرصد المكلفة بمتابعة تلك التوصيات؛

(ز) احترام وحماية استقلالية محكمة السلام الخاصة واكتفائها الذاتي، باعتبارها السلطة القضائية المسؤولة عن محاكمة المسؤولين عن الجرائم الأكثر خطورة ورمزية المرتكبة أثناء النزاع المسلح، وضمان حماية موظفيها والضحايا وجميع من يمثلون أمامها؛

(ح) إلى المفوض السامي للسلام، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ومحكمة السلام الخاصة: توحيد المعلومات المتعلقة بالوضع القانوني للموقعين على السلام واتخاذ تدابير لضمان إبلاغ المستفيدين والكيانات ذات الصلة على النحو الواجب بقرارات العفو العام والعفو الخاص والإفراج المشروط. وينبغي أن تقدم هذه المؤسسات تقارير علنية عن نتائج جهودها الرامية إلى توحيد المعلومات في غضون ستة أشهر؛

(ط) إلى محكمة السلام الخاصة: إعطاء الأولوية للتوضيح الفوري للوضع القانوني للموقعين على السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالعفو العام "الصادر عن دائرة العفو" عن ما لا يقل عن 1 948 عضواً من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الذين مثلوا أمام المحكمة. ولإنهاء هذه المرحلة من الإجراءات على وجه السرعة، تقترح الخبيرة زيادة القدرة التقنية لشعبة العفو العام والعفو الخاص. وعملاً بمبدأ الإفصاح في إجراءات المحكمة، توصي الخبيرة بالإفصاح العلني، في غضون عام، عن نتائج الخطط الاستراتيجية التي نُفذت لحل مسألة العفو العام "الصادر عن دائرة العفو"؛

(ي) إلى محكمة السلام الخاصة: تحديد الأولويات وتنفيذ الترتيبات المؤسسية على نحو عاجل لتصميم الأحكام التصالحية المستقبلية وإعدادها وتنفيذها بنجاح، مع ضمان ظروف آمنة لجميع الذين يمثلون أمام محكمة السلام الخاصة والضحايا ومشاركتهم في جميع مراحل العملية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمحكمة أن تسرّع وتيرة عمل الهيئة المسؤولة عن التنسيق بين المحكمة والحكومة بهدف تنفيذ الأحكام التصالحية والمساهمة في التعويضات؛

التحقيق في قضية "سانتريتش"

(ك) إلى مكتب المدعي العام: إعطاء الأولوية للتحقيق في الشكوى التي قدمتها محكمة السلام الخاصة في آذار/مارس 2023 وتحديد المسؤوليات الجنائية المحتملة في غضون فترة زمنية معقولة من خلال إنشاء فريق من الخبراء المستقلين للمساعدة وتقديم الدعم التقني أثناء التحقيق. ويمكن لهذا الفريق من الخبراء إجراء تحليلات تقنية والتوصية بتدابير لضمان استكشاف جميع مستويات المسؤولية ومسارات التحقيق. ونظراً لأهمية القضية، ينبغي لمكتب المدعي العام أن يقدم تقريراً علنياً عن التقدم المحرز في هذا التحقيق ونتائجه في غضون عام واحد من صدور هذا التقرير، دون المساس بالسرية القانونية والمهل الزمنية؛

(ل) إلى الدولة: مراجعة الإجراءات القانونية وتعديلها لضمان امتثال تسليم المواطنين الكولومبيين لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض والحق في السلام؛

السياسات العامة المتعلقة بالأمن والحماية

(م) كفالة التنفيذ الشامل والتشاركي والمنسق لسياسة تفكيك التنظيمات الإجرامية التي تقوّض بناء السلام، بما فيها ما يُسمى بخلفاء الجماعات شبه العسكرية والشبكات التي تدعمها، وسياسة الأمن والدفاع والتعايش المدني، والسياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، وآليات العدالة الانتقالية، للحد من العنف على نحو مستدام وتهيئة ظروف آمنة في جميع أنحاء البلد تسمح بالتنفيذ الشامل لاتفاق السلام؛

(ن) اعتماد خطة الحماية الشاملة للقيادات والمدافعين عن حقوق الإنسان التي أمرت المحكمة الدستورية بوضعها في حكمها رقم SU 546-23، بما يضمن التنسيق مع الآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام لتحقيق الأمن للموقعين على السلام؛

(س) تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن والحماية وضمان التنسيق الفعال بين المؤسسات لحماية الموقعين على السلام، وفقاً لحكم المحكمة الدستورية رقم SU 020-22؛

تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب والفساد

(ع) وفقاً للتوصية (م)، إعطاء الأولوية لتنفيذ سياسة تفكيك التنظيمات الإجرامية التي تقوّض بناء السلام، بما فيها ما يُسمى بخلفاء الجماعات شبه العسكرية والشبكات التي تدعمها، وخطة العمل المرتبطة بها وفقاً لنهج إقليمي وتشاركي، مع ضمان تخصيص موارد كافية لتحقيق هذه الغاية. ويُعد تفكيك الهياكل الإجرامية الكبرى ومكافحة الفساد أمرين أساسيين لبناء السلام وتنفيذ التدابير المنصوص عليها في النقطتين 3-4-11 و4-3-4 من اتفاق السلام؛

(ف) إنشاء هيئة دائمة للتنسيق بين مكتب المدعي العام، ومكتب المستشار القانوني، ومكتب المراقب المالي العام، ووحدة المعلومات والتحليلات المالية، والهيئة الوطنية للضرائب والجمارك، للسماح بتحديد أنماط السلوك الإجرامي، وتحليل المعلومات المتعلقة بحالات الفساد المتصلة بالاتجار بالمخدرات، وتصميم استراتيجيات منسّقة لمكافحة الفساد وتفكيك الهياكل التي تعززه؛

(ص) إلى مكتب المدعي العام: تنفيذ التوصية 32 التي قدمتها لجنة الحقيقة في تقريرها، بإنشاء آلية مستقلة مدعومة من المفوضية السامية، ترفع توصيات ترمي إلى تعزيز نزاهة المكتب واستقلاليته واكتفائه الذاتي. وينبغي لهذه الآلية أن تجري تحليلاً لعمل وحدة التحقيق المتخصصة التابعة لمكتب المدعي العام في مقاضاة المجرمين ومعاقبتهم، ومساهماتها في تفكيك التنظيمات الإجرامية وتقديم توصيات بشأن تحسين الامتثال لولايتها، على النحو المبين في النقطة 3-4-4 من اتفاق السلام؛

(ق) تعزيز الوجود المحلي لمكتب المدعي العام وشرطة التحقيقات الجنائية وخبراء الطب الشرعي وتركيز ذلك الوجود لتسهيل التحقيق في جرائم الفساد المحلية والجرائم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان والموقعين على السلام ومعاقبة مرتكبيها؛

(ر) اعتماد وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان الشفافية في استخدام الموارد المخصصة لتنفيذ اتفاق السلام وتحديث نظام المعلومات المتكامل لمرحلة ما بعد النزاع على نحو مستمر، وفقاً للنقطة 2-2-5 من اتفاق السلام.

105- **وتقدم الخبيرة التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:**

(أ) مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والتوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة في تقريرها تنفيذاً شاملاً، مع ضمان مشاركة الضحايا ودورهم المحوري واتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية والانتماء الإثني في جميع برامج وإجراءات التعاون؛

(ب) يجب على الدول أن تضمن تنفيذ آليات التعاون القضائي الدولي، مثل تسليم المجرمين، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الضحايا.